التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية لتعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA

Financial technology is an imperative necessity to enhance financial inclusion in the countries of the Middle East and North Africa (MENA)

بشلاغم دليلة*

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

bechlaghem.dalila@univ-bechar.dz

زاوي شهرزاد

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

zaoui.chahrazad@univ-bechar.dz

تاريخ الإرسال: 2025/06/07 تاريخ القبول: 2025/08/08 تاريخ النشر: 2025/09/04

ملخص:

مع ظهور الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية كأبرز الحلول في المعاملات المالية و اعتماد الرقمنة في توسيع نطاق وصول الثقافة المالية لجميع شرائح المجتمع, أضحت التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية لتعزيز الشمول المالي و إضفاء ديناميكية اقتصادية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة و قد توصلت الدراسة الى أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت مستويات إيجابية في الشمول المالي وذلك بتصدرها الريادة في التكنولوجيا المالية خاصة بدخول الشركات الناشئة في هذا المجال ورغم كل الجهود التي تقوم بها دول MENA إلا أنه حسب الواقع ما زالت تسجل مستويات منخفضة في الشمول المالي خاصة المناطق التي تشهد حروب أهلية أما دول المغرب العربي تحاول الالتحاق بالركب من خلال رقمنه قطاعاتها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية ؛ شمول مالي , رقمنة ؛ شركات ناشئة ؛ جيوسياسية .

Abstract:

Technological innovations in financial transactions and the expansion of digitization to improve financial literacy have made financial technology essential for advancing financial inclusion and fostering economic growth, thereby contributing to sustainable development goals. Using a descriptive-analytical approach, this study examines financial inclusion in the Middle East and North Africa (MENA) amid current geopolitical shifts. Results show that Gulf Cooperation Council (GCC) countries have achieved significant progress, leading regional Fintech adoption, particularly through start-ups. However, financial inclusion across MENA remains low, especially in conflict-affected areas. Maghreb countries are working to bridge this gap by accelerating the digitization of their economic sectors.

***Key Words*:** Financial technology; Financial inclusion; Digitization; Start-ups; Geopolitics.

JEL Classification: G20, O16, O53

* مرسل المقال: بشلاغم دليلة (*bechlaghem.dalila@univ-bechar.dz*)

المقدمة:

أصبح موضوع الشمول المالي من أوليات جهود المجتمع الدولي و المحلي في ظل التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم, ومن المواضيع الرئيسية المطروحة لكونه يعتبر مدخلا رئيسيا في بناء استراتيجيات و أساسيات دعم و تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ,و لدوره الكبير في محاربة البطالة ,الفقر وتحسين آفاق التنمية و من البنود المهمة على رأس المصارف المركزية و المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار المالي و توفير خدمات مالية مبتكرة دمجت بتطور التكنولوجيا و هو ما أصبح يطلق عليه التكنولوجيا المالية حاليا Fin Tech ,التي أسهمت بطريقة إيجابية في تعزيز الشمول المالي لكل أفراد المجتمع مع إعطاء عناية خاصة للشرائح و الفئات ذات الدخل المحدود ,أصحاب المشاريع, المؤسسات الصغيرة و المتناهية الصغر لشملها ضمن أنظمتها المالية عن طريق تخفيض تكاليفها , توسيع نطاق استخدامها و الوصول إليها بشكل يحقق الكثير من المنافع و رغبات مختلف الفئات, و غيرها من الأهداف الاستراتيجية التي تعزز من الشمول المالي لهذه العينة من المجتمع و إدخالها ضمن القطاع المالي الرسمي للدول ما يحقق عدالة مجتمعية و يعالج خلل و قصور الحاصل على مستوى نسب المشمولين عالميا.

و على الصعيد العربي اتجهت العديد من الدول في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (Middle East and North Africa (MENA)) ,إلى مواكبة التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي من قبل صانعي السياسات و الحكومات الأمر الذي فتح آفاق لتبني حلول مالية رقمية تسهل الوصول الى الخدمات المالية الإلكترونية من خلال إعطاء الفرص و التحديات أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تعود أرباحها و فوائدها على جميع أنحاء المنطقة و تقديم خدمات البنوك الإلكترونية عن طريق استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية كتحويل الأموال و تبديل العملات و حلول الإقراض و غيرها من المعاملات المالية اليومية مع التركيز على التثقيف و التعليم المالي للارتقاء بالعنصر البشري , تطوير التسويق الإلكتروني , رقمنة خدمات التأمين و التجارة و تطوير البنية التحتية التكنولوجية و غيرها من الابتكارات التي تساعد في تقديم الخدمات المالية بحلة جديدة تقلل من الفجوات المالية مما يحقق شمولا ماليا مستدام في المنطقة العربية.

انطلاقا مما سبق تسعى هذه الدراسة الى التطرق للمشكلة البحثية التالية: **ما واقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA ؟**

للإجابة على الإشكالية البحثية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ؟
- ما هي إمكانيات التكنولوجيا المالية التي توسع من دائرة الشمول المالي في منطقة MENA ؟
- ما هي تحديات و فرص تمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ؟

فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة الى معالجة الفرضيتين التاليتين:

- وجود علاقة بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي.

- تختلف مستويات الشمول المالي حسب جهود الحكومات وحسب الظروف الاقتصادية السائدة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهمية بالغة بالنظر الى حداثة الموضوع المعالج ألا و هو التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية و مساهمتها في توصيل الخدمات المالية بكلفة منخفضة لتعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة عن الأنظمة المالية الرسمية و دور الشركات الناشئة في زيادة العوائد و الأرباح في دول MENA من خلال تقديم الخدمات المالية بحلة جديدة و ابتكار حلول في مجال التكنولوجيا المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف ابرزها ما يلي:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي و أهم متطلباته و معوقاته و توضيح واقعه في دول MENA .
- التعرف على أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث استخدم المنهج الوصفي لإعطاء نظرة شاملة حول الموضوع المعالج من الجانب النظري و المنهج التحليلي للتطرق الى واقع التكنولوجيا المالية في دول MENA و دورها في تحقيق أهداف الشمول المالي مدعمة بمجموعة من البيانات و التحليلات.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على الإشكالية البحثية و التساؤلات المطروحة قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

- التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي.
- واقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في دول MENA.
- تحديات و فرص تمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

I- التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية و الشمول المالي.

1- التكنولوجيا المالية:

1-1 تعريف التكنولوجيا المالية:

تطور قطاع التكنولوجيا المالية بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي ضربت القطاع المالي أين كانت الحاجة ملحة لتحسين جودة الخدمات المالية و المصرفية المقدمة للمتعاملين و تطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة و البحث على البدائل المبتكرة المختصرة للوقت و القليلة التكاليف حيث ظهرت التكنولوجيا المالية التي دمجت التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية و أصبحت قاعدة تسهل وصول المنتجات و العمليات المالية و استخدامها في الأسواق و المؤسسات المالية عبر العالم.

و تعددت الأطراف التي سعت لوضع تعريف لمفهوم التكنولوجيا المالية حيث عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال او عملية او منتج جديد له تأثير على الأسواق و المؤسسات المالية. (أشواق، 2018)

وتعرف التكنولوجيا المالية بمصطلح Fin Tech و هي الكلمة المختصرة المشهورة للتكنولوجيا المالية على الصعيد الدولي و التي تتكون من مقطعين أولهما Fin اختصار لكلمة Finance و ثانيها Tech اختصار لكلمة Technology و تعرف على أنها الابتكارات و التحديثات التي تطبق على الخدمات المالية التقليدية و ذلك باستخدام التكنولوجيا في تنفيذيها و التي تشمل مجالات الدفع الالكتروني, البطاقات الائتمانية , الخدمات المصرفية, و حتى العملات الرقمية و البلوك شين و المحافظ الإلكترونية و هذا لتوفير خدمة بسيطة و سهلة و تكون آمنة لتلبية احتياجاتهم. (سميرة حسين، 2022)

وعليه يشير مصطلح الفاينتك Fin Tech إلى صناعة تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات و تتميز بأنها الأسرع و الأرخص و الأسهل و الذي يمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها و في معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات و المنتجات بواسطة شركات ناشئة و هي شركات صغيرة و حديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. (جواني صونيا، 2022).

1-2 خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي: (دحمان، 2020)

-تقنية البلوكشين و تطبيقها المحتمل لزيادة شفافية و كفاءة المدفوعات و قدرتها على تعزيز أمن المعلومات.

-اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي.

-تحليل البيانات الضخمة و أهميتها في عمليات التصنيف الإئتماني .

-التقنيات البيومترية لتعزيز كفاءات الإجراءات " إعرف عميلك".

-التكنولوجيا الرقابية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تعزيز الإمتثال للمعايير الدولية و النزاهة المالية و كفاءة الإشراف المحلي.

1-3 أهداف التكنولوجيا المالية: (إكرام بن زرقة، جانفي 2024)

-توفر الوصول الشامل للخدمات المالية و ذلك من خلال توفير وصول سهل و ميسر الى الخدمات المالية للجميع و خاصة الفئات النائية و الغير مصرفية.

-تحسين التكلفة و الكفاءة و ذلك بتقليل التكاليف و زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات المالية مما يسمح بتقديم خدمات ذات تنافسية و بتكلفة اقل للعملاء .

-تحسين تجربة العملاء من خلال توفير حلول مبتكرة و مرنة تكون في مستوى تطلعاتهم و احتياجاتهم و تسهل عملياتهم المالية.

-تحسين التجربة المالية للأفراد و الشركات و تمكين الابتكار و تقديم الخدمات بشكل اكثر كفاءة و شمولية .

-تعزيز التعاون بين مقدمي الخدمات المالية التقليدية و الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية لتحقيق خدمات اكثر كفاءة.

2- الشمول المالي:

2-1 تعريف الشمول المالي:

لقي موضوع الشمول المالي اهتماما دوليا و عربيا كبيرا خلال السنوات الأخيرة مما أدى الى ظهور عدة مفاهيم تصب ضمن إطار واحد و نقتصر على التعاريف التالية:

عرفت منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي (OECD) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة بالوقت و الكلفة المعقولين و بالشكل الكافي و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم برامج التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي. (مجلس محافظي المصارف العربية، 2015)

و يشمل الشمول المالي الفئات المهمشة و الميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم و تقدم لهم بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة مما يخدم الغرض الأساسي من الشمول المالي في تنمية أسواق مالية تقدم خدمات يعول عليها لمزيد من الناس بإتاحة مزيد من الخدمات و المنتجات فتصبح بذلك أسواقا تتسم بالشمول المالي و تحتوي على منظومة واسعة و مترابطة و ذات فعالية مؤثرة و هياكل بنى تحتية تكفل تقديم خدمات مالية آمنة و كفاءة تغطي شريحة العملاء منخفضي الدخل و يتطلب ذلك تظافر جهود كثيرة من الجهات المعنية في هذا المجال مثل البنوك و المؤسسات المالية التعاونية و جهات إصدار النقود الإلكترونية و شبكات الوكلاء و مقدمي خدمات التأمين و مؤسسات التمويل الأصغر و غيرها. (الصابوني، 2015)

2-2 تطبيق الشمول المالي : المتطلبات و المبادئ و المعوقات:

أ- يتطلب تطبيق الشمول المالي تظافر جهود جميع المؤسسات المالية و المصرفية في القطاع العام و الخاص و تعبئة موارده المالية و الاستفادة من خبراتها لأجل تبسيط الإجراءات التنظيمية و الرقابية و الإشرافية التي تضمن تحسين البنية التحتية المالية و تنويع مصادر التمويل و تطوير الخدمات المالية و المصرفية و إدخال التقنيات المالية مع مراعاة مستوى المخاطر التي يمكن ان تحدث, و نشر التوعية و التثقيف المالي بين الجمهور و كل هذه الجهود تدعم تعزيز الجمهور. (مطر، 2018)

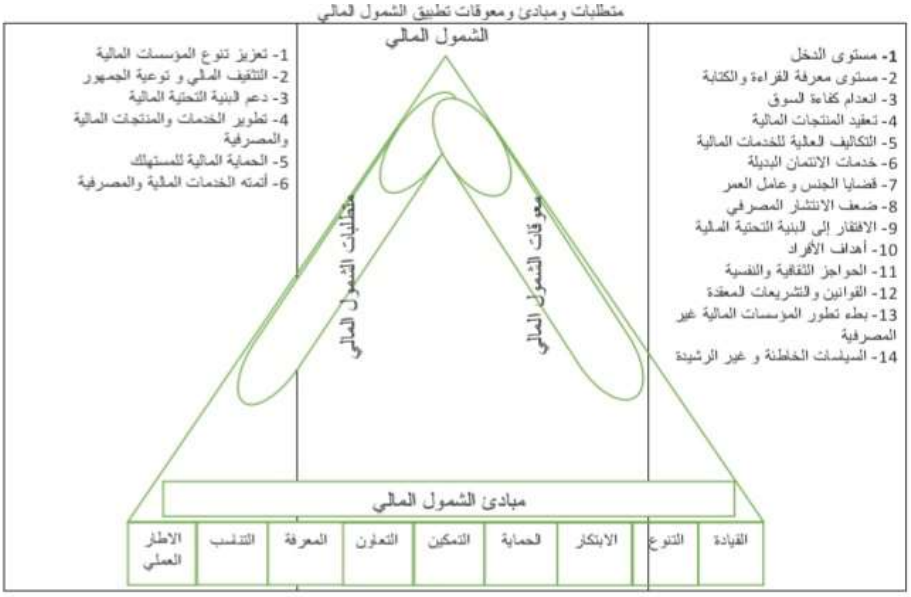
ب- و في هذا السياق تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ او التوصيات لتعزيز النفاد الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز فرص نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية و ذلك إستنادا الى التجارب العالمية لمتخدي القرار حول العالم و تهدف هذه المبادئ الى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاد الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة و المحرومة من هذه الخدمات و تتثمثل هذه المبادئ في :

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاد الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة و تقديم الحوافز المنافسة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع و الائتمان و الدفع و التحويلات و التأمين في ظل وجود عدد كبير و متنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا و الأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاد للنظام المالي مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة و مقدمي الخدمة و المستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة و المحاسبة الحكومية, و أيضا العمل على تشجيع الشراكة و التشاور و الاستشارة بين الحكومة و القطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة و تقييم مدى التقدم في الإنجاز و غيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** بناء سياسة و إطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر و تعظيم مزايا المنتجات المالية على أساس استيعاب الثغرات و العوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة و محاولة تجاوزها.
- **الإطار:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي النفاد الشامل للمعايير الدولية و الظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية و الإطار التنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب. (العربي، 2012)

ت– كما ان توافر الخدمات المالية و المصرفية و استخدامها تعترضها مجموعة من المعوقات التي تحد من انتشار و اتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من دول العالم مثل إمكانية الوصول المادي, و القدرة على تحمل التكاليف و الاهلية و الأطر التشريعية و في الاقتصادات الأكثر فقرا تزداد تحديات الوصول إلى الخدمات المالية, بعد المسافات و ضعف روابط النقل و ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات المقترنة بانخفاض الكثافة السكانية و مع ذلك حتى في الحالات التي تتوفر فيه الخدمات الآن لا تزال بعض المجموعة الأفراد و الشركات غالبا ما تواجه صعوبات في استيفاء معايير الأهلية التي ينص عليها مقدمو الخدمات المالية مثل الوثائق و متطلبات الضمان و علاوة على ذلك فإن رسوم المعاملات المرتفعة او معدلات الفائدة المفرطة و طبيعة و نوعية الخدمات تحد أيضا من حصول الشرائح الفقيرة على التمويل للفقراء وكذلك تحديات وصول الخدمات التقنية لكبار السن مما يؤدي إلى الاستبعاد الرقمي لهذه الفئة و غيرها من المعوقات و الصعوبات التي تتظافر لتكون عائق أمام الوصول إلى المؤسسات المصرفية و المالية الرسمية. (حسن، مرجع سابق ص46).

الشكل رقم 01 :أهم معوقات و متطلبات و مبادئ الشمول المالي حسب تقرير صندوق النقد العربي :



المصدر :Alliance for Financial inclusion 2011,3, Financial Inclusion Experts 241 Group,2010, 2012

2-3 الشمول المالي الرقمي:

لقد عرف البنك الدولي الشمول المالي الرقمي على أنه:" الإعتماد على إستخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف من أجل الوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا و التي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب إحتياجاتهم و التي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء و مستدامة لمقدمي الخدمات. (الدولي، 2020)

وحسب تعريف صندوق النقد العربي للشمول المالي الرقمي : فهو القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و إستخدامها من قبل السكان الغير مشمولين ماليا حيث يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الإعتماد على طرق التمويل و الخدمات المالية التقليدية ,كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع و أكثر كفاءة و بتكلفة منخفضة و بالتالي يزيد من فرص النفاد إلى التمويل و يتم تحقيقه من خلال تطبيقات التكنولولوجيا الحديثة الموجودة على وسائل الإتصال عبر الأنترنت و التقنيات الحديثة في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الإصطناعي و البيانات الضخمة و الحوسبة السحابية و سلسة البلوكات و العملات المشفرة ....إلخ و التي تعمل على تجاوز القيود و الفجوات المالية بطريقة مسؤولة و مستدامة و تكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي و قانوني ملائم كما يجب ان تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها بما يشمل مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب و حماية المستهلك و الأمن السيبيراني و حماية الخصوصية. (الفران، ديسمبر2020).

3- أهمية التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي الرقمي :

تجدر الإشارة الى وجود علاقة وطيدة بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي من خلال دورها في تقديم حلول لزيادة الكفاءة في الوصول للخدمات المالية و بالتالي تعزز الشمول المالي من خلال:

- قيادة شركات التكنولوجيا المالية للثورة التي يشهدها القطاع المالي من خلال إبتكاراتها الحديثة التي تحسن و تطور و تقدم الخدمات المالية يطريقة أكثر سهولة و سرعة و بأقل تكلفة و تشمل مجالات واسعة مثل: خدمات الدفع الإلكتروني, سلاسل السجلات الموزعة(Blockchain),التمويل الجماعي(Crowdfunding)

العملات الرقمية, مدفوعات الهاتف المحمول, وتطبيقات الند للند(P2P)لتسهيل المدفوعات, الخوارزميات الجديدة لتحسين تقييم مخاطر الإئتمان و توسيع نطاق الوصول الى القروض و الذكاء الإصطناعي لتقديم خدمات مالية مخصصة و تحسين تجارب العملاء. (سامية، 2024)

- خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت و هو ما يوسع نطاق الشمول المالي فحسب موقع Statista يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لعام 2023, 327 مليون و من المتوقع أن يصل إلى 422 مليون لنفس المنطقة سنة 2030, حيث سهلت الخدمات المالية الرقمية المقدمة عبر الهاتف المحمول و شبكات الإنترنت وصول شريحة واسعة من الأفراد إليها بدلا من إضطرارهم إلى الإنتقال لمسافات بعيدة للمؤسسات الماليةكما ساهمت في توفير الوقت و تخفيض التكاليف و تحسين كفاءة الخدمات المالية التقليديةالتي عملت المصارف و الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على تطويرها. (Saleh, 2025)

- كما تقدم التكنولوجيا المالية بديلا للقروض عن طريق منصات الإقراض المباشر عبر الأنترنت و منصات التمويل الجماعي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تفتقر للتمويل الرسمي الكافي.

- بروز الهويات الرقمية لإتاحة بيانات العملاء لمقدمي الخدمات لتصميم منتجات مالية رقمية تلائم إحتياجات الأفراد و تنظم سجلات الأصول و العقود الذكية و تسهل الوصول للوكلاء و تمنع الإحتيال وتساعد الأمن السيبراني لحماية البيانات المالية للمستخدمين.

II- واقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA.

1- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA :

MENA: هو مصطلح يستخدم للتعبير عن "منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" حيث: M : Middle, E: East, N: North, A: Africa, وهو يستخدم غالبا في الأعمال الاكاديمية و الكتابة, حيث يغطي عموما منطقة واسعة تمتد من المغرب في شمال غرب إفريقيا إلى ايران في جنوب غرب آسيا و تشمل كل من: العراق, الجزائر, المغرب, سوريا, مصر, إسرائيل, ايران, ليبيا, الأردن, المملكة العربية السعودية, اليمن, فلسطين, الإمارات العربية المتحدة, تونس, قطر, سلطنة عمان, لبنان, البحرين و الكويت (unescwa، رؤى 2030) حيث يعمل البنك الدولي يدا

بيد مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للقضاء على الفقر و تعزيز المساواة بين الجنسين و تقوية رأس المال البشري و إيجاد وظائف و إستمراريتها و دفع التحول الاقتصادي. (البنك الدولي2022)

2- واقع التكنولوجيا المالية في دول MENA:

2-1- الرقمنة كإمكانية للتكنولوجيا المالية في توسيع الشمول المالي الرقمي:

الرقمنة و التكنولوجيا المالية هما أداتان فعالتان لتعزيز الشمول المالي الرقمي حيث تساعد الرقمنة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية, وصولا إلى المناطق النائية و تعزيز الثقافة المالية للمواطنين خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها العالم في هذا المجال. (سامية، 2024)

و يعد تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي الذي يصدر كل عامين منذ عام 2018 أداة استراتيجية لدعم صناع السياسات الوطنية الداعمة للاقتصاد الرقمي و دفع عجلة جهود التنمية المستدامة في العالم العربي كما يقدم لوحة قياسية تفصيلية لكل دولة على حدة يمكن من خلالها تقييم مستوى نضوج تجربة التحول نحو الاقتصاد الرقمي و العائد منه .

الشكل رقم 02 : نتائج مؤشر الأداء الرقمي لعام 2023



المصدر: https://arab-digital-economy.org

أظهرت نتائج مؤشر الأداء الرقمي لعام 2023 أن دول الخليج العربية تواصل قيادتها في مجال النمو الرقمي أين تأتي دولة الإمارات في المقدمة بأداء متميز بنسبة 65.43% لافت, تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 58.34% وصولا الى الكويت ب 49.15% . (العربي ت. 2023) و جاءت دول الفئة الثانية التي تشمل الأردن ,المغرب , تونس ,مصر , الجزائر و لبنان ضمن تصنيف الدول النشطة في التحول الرقمي الداعم للنمو الاقتصادي الشامل و بين هذا التقرير بأن هذه الدول تظهر طموحا واضحا في رفع مستوى قدراتها التكنولوجية و تحسين بنيتها التحتية الرقمية ما يعد خطوة مهمة في أساسيات الشمول المالي. (الرقمي) أما مجموعة الدول في الفئة الثالثة تضم العراق , سوريا , جيبوتي , موريتانيا , السودان , ليبيا , جزر القمر , الصومال , اليمن و فلسطين جاءت ضمن الدول الساعية للتنمية التي تعمل جاهدة لتجاوز التحديات الكبيرة التي تواجهها في سعيها للإندماج في الاقتصاد الرقمي و تحقيق

تقدم ملموس في مستويات الشمول المالي عن طريق تعزيز بيئتها التحية الرقمية و تطوير قدراتها الإشتمالية الداعمة للنمو الاقتصادي و التطور الاجتماعي في المنطقة. (الرقمي)

2-2 الاستثمارات المالية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:

تعد منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أرضا خصبة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية لذلك بدأت العديد من الشركات الناشئة الولوج لهذا المجال لتعطي صورة واضحة عن واقع الخدمات المالية الرقمية في هذه المنطقة و تأثيرها الإيجابي في انتشار التجارة الإلكترونية و خلق فرص عمل جديدة و المساهمة في تحقيق الأهداف الأوسع للاحتواء المالي و تنويع النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي.

وحسب آخر تقرير مشترك بين الموجز الرقمي (Digital Digest) و ومضة في نوفمبر 2024 للشركات الناشئة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المختصة في مجال التكنولوجيا حصدت 258 مليون دولار بزيادة نمو شهري قدرها 92% توزعت على 46 صفقة (مؤسسة ناشئة) .

الشكل رقم 03 : قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: wamda.com/ar/2024

حيث تصدرت شركتا "ايوا" و "لين تكنولوجيا" المؤسستان في الإمارات العربية المتحدة المشهد بتأمين جولتي التمويل الأكبر بحصد 100 مليون دولار و 67.5 مليون دولار على الترتيب ما ساهم في تعزيز مكانة الإمارات باعتبارها صاحبة أفضل منظومة ممولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بإجمالي قدره 146 مليون دولار موزعة على 11صفقة و جاءت الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بتمويل قدره 94 مليون دولار موزعة على 23 شركة ناشئة و احتلت منظومة التمويل المصرية المرتبة الثالثة حيث نجحت ثماني شركات ناشئة في الحصول على ما يقارب 16 مليون دولار محققة نمو ملفت لحد كبير بالرغم من التوترات الجيوسياسية المستمرة على حدودها إلى جانب انخفاض المتواصل في قيمة عملتها. (العظيم، 2024).

الشكل رقم 04: حصيلة كل دولة من الشركات الناشئة



المصدر: wamda.com/ar/2024

و على صعيد أداء القطاعات احتلت التجارة الإلكترونية مركز الصدارة في جولات التمويل خاصة الصفقة الهائلة التي حظيت بها شركة "أيوا" الإماراتية و كذلك حصيلة التمويل التي إستقطبتها سبع شركات ناشئة في المجال بقيمة 104 مليون دولار, يجدر الإشارة أن دولة الإمارات بعد إصدارها للقانون الاتحادي رقم 26 لسنة2020 سمح للمستثمرين الأجانب تملك كافة الأشكال القانونية للشركات التجارية.

الشكل رقم 05: عدد الشركات الناشئة في كل قطاع من قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر: wamda.com/ar/2024

ونالت الشركات الناشئة التي يترأسها الرجال جزءا كبيرا من الاستثمار الذي قدر ب 90% من إجمالي صفقات التمويل المنجزة خلال شهر نوفمبر 2024 و في المقابل جمعت الشركات الناشئة التي تقودها النساء 583 ألف دولار فقط كما استقطبت استثمارات الشركات الناشئة التي إشترك في تأسيسها رواد الأعمال من الجنسين تمويل بقيمة 22.5 مليون دولار. (العظيم، تقارير نتاج تعاون ومضة و الموجز الرقمي، 2024).

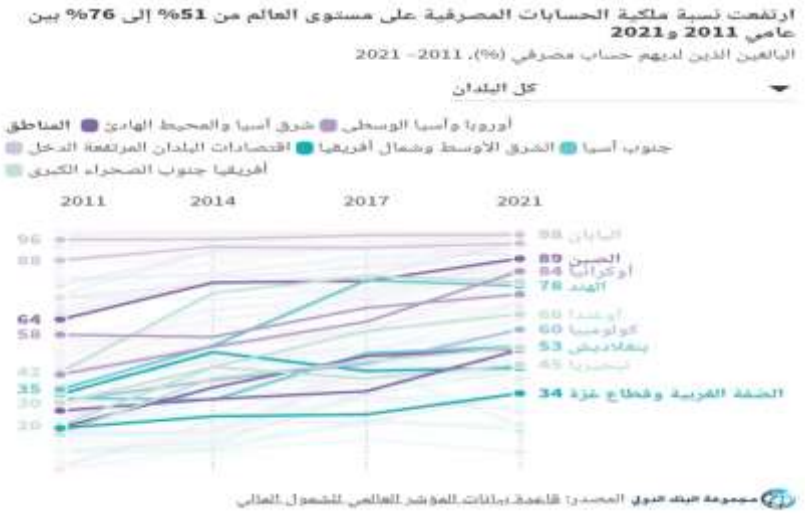
الشكل رقم 06: حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية حسب الجنس



3-2 واقع الشمول المالي في دول MENA :

يصدر البنك الدولي قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex ل144 دولة كل ثلاث سنوات منذ 2011 حيث تميز إصدار 2017 بقياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكتولوجيا المالية من خلال كيفية إستخدام للخدمات المالية الرقمية التي تعزز من إشتمال الأفراد ماليا و يليه أحدث و أخر إصدار عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 الذي قدم أخبارا إيجابية نادرة عن النمو في كل من ملكية الحسابات و إستخدام الخدمات المالية خلال السنة المالية التي شهدت إضطرابات جائحة كورونا حيث تسارعت وتيرة إعتماد الخدمات المالية رقميا أين أصبح الشمول المالي حجر زاوية لجهود الإغاثة قصيرة الأجل للتعافي من الجائحة و توسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية الرقمية للفئات الأكثر إحتياجا بما في ذلك النساء و الفقراء و ذوي التحصيل العلمي المحدود أو الإلمام بالشؤون المالية و إشتمل إصدار 2021 آخر الإحصائيات على كيفية إمتلاك حسابات لدى المؤسسات المالية و المصرفية لجميع دول العالم بما فيهم منطقة MENA .(البنك الدولي2022)

الشكل رقم 07: نسبة نمو ملكية الحسابات حسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

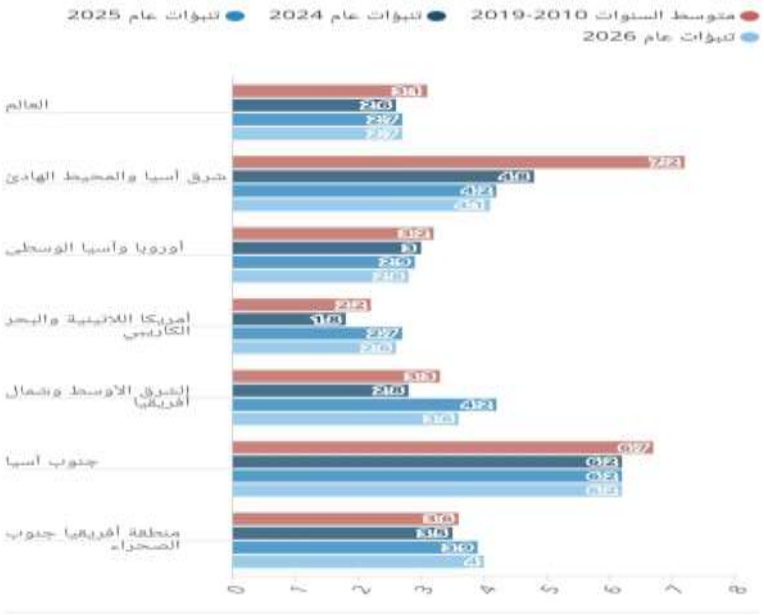


المصدر: https :// blogs.worldbank.org

إرتفعت نسبة ملكية الحسابات على مستوي العالم من 51% الى 76% بين عامين 2011-2021 و هذه الحسابات هي على مستوى المؤسسات المالية أو من خلال إحدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و على مستوى البلدان النامية كانت الإرتفاعات من 63% الى 71% بسبب إمكانية الوصول الى الحسابات في العشرات من البلدان النامية عكس ما شهدته الفترة ما بين 2011-2017 و الذي حدث معظمه في الصين و الهند, و جنوب إفريقيا حيث أدت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكية الحسابات إلى حد كبير و الذي صاحب معه ارتفاع ملموس لمستويات الشمول المالي للأفراد مقارنة مع إجمالي الإدخار و الإئتمان ما ساهم في دفع عجلة التنمية في هذه البلدان. أما الفترة ما بين 2021-2024 مرت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حسب تقرير البنك الدولي بحالة من التخبط و الإضطراب في البلدان التالية : فلسطين,سوريا,لبنان,اليمن,العراق و ليبيا حيث

سقطت في هاوية الحرب الأهلية و التي تسببت في خسائر فادحة في الأرواح و البنية التحتية المادية و هروب نحو15 مليون شخص من منازلهم مما أدى إلى أكبر أزمة لاجئين في العالم منذ الحرب. (البنك الدولي). حيث انخفضت في هذه الفترة تدفقات التحويلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 15% لتصل 55 مليار دولار في عام 2023 و تضررت البنية التحتية لهذه البلدان و ارتفع معدل البطالة و انتقل خط الفقر من 2,15 دولار إلى 6,85 دولار في سلسلة تقارير الرئيسية للبنك الدولي الخاصة بالفقر في العالم حيث توسع تعريف الفقر إلى ما هو أبعد من الغداء و الملبس و المأوى و أصبح يشمل النظام الغذائي و الصحي و الخدمات الصحية جيدة المستوى و الاتصال بالأنترنت و التعليم و الكهرباء و الخدمات المالية مما أدى إلى توسع فجوة الاستبعاد المالي لشعوب هذه البلدان و بسبب هذه التطورات المستمرة و في إطار المؤشرات الخاصة برؤية البنك الدولي يظل النمو العالمي ثابتا عند 2,6% في عام 2024 و الذي لا يزال أقل من متوسط 3,1% المسجل في العقد السابق على جائحة كورونا.(صحفي، 2024)

الشكل رقم 08: البيانات الخاصة بتنبؤات البنك الدولي للفترة 2010 الى 2026 حسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية من مجموعة البنك الدولي



المصدر: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

و على غرار الدول التي أشار إليها البنك الدولي سابقا, نوضح مستويات الشمول المالي لعينة من دول MENA:

أ. **الأردن** : قامت باستقبال 1,3 مليون سوري حاليا يستخدمون البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية و المادية وقامت بتحسين و تطوير اللوائح التنظيمية و ظروف العمل في العديد من القطاعات لزيادة معدلات التوظيف و إستغلال العمالة السورية التي أثرت بشكل إيجابي على إقتصاد الأردن, و عززت من إنشاء الشركات و الحد من أعباء إصدار تراخيص العمل لهذه الفئة و توفير مناخ الإستثمار , توفير التمويل , الخدمات المصرفية الرسمية , توسيع

نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة و حصولها عمل و الشمول المالي لضمان إستغلال الفرص سواءا للأردنيين او السوريين حيث تجاوز العدد التقديري للسورين الذين يعملون في وظائف رسمية و غير رسمية 162 ألف و إرتفع عدد التصاريح العمل من45 ألف عام 2019 إلى 90 ألف عام 2023 مع إصدار إجمالي قدر ب340 ألف تصريح عمل مجانا دون أي رسوم و إزالة القيود في قطاعات الملابس و الأغدية و الزراعة و الحرف اليدوية و أسفرت هذه المبادرة عن تسجيل رسمي لأكثر من 4900 شركة تعمل من المنزل كما تحسن الشمول المالي في يناير 2024 حيث بلغ عدد المحافظ الإلكترونية و الحسابات المصرفية 2.9 مليون محفظة و حساب منها 929.360 مملوكة للنساء و منها 178.419 محفظة ألكترونية مملوكة للسوريين. (الدولي م. 2024)

ب. دول مجلس التعاون الخليجي: تعتبر الفئة الأولى الأكثر تطورا في مجال الشمول المالي و تشمل كل من (البحرين, سلطنة عمان, الإمارات, قطر. السعودية) من خلال تعزيز الوصول الى الخدمات المالية لكل شعوبها و تطوير البنية التحتية المالية و تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي و السباقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستثمارات فهي تتميز باقتصادات قائمة على النفط مما ساهم في تنويع الأنشطة الصناعية و تطوير منشآتها القاعدية و تعزيز خلق فرص العمل لمواطنيها و المقيمين فيها من خلال تعزيز المعرفة الشاملة لتقديم الخدمات بأكثر كفاءة و المتمثلة في رؤى 2030 للتنمية المستدامة من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية و التمويل الأصغر للأفراد و رقمنة خدمات التأمين و الرفع من مؤشر التجارة الإلكترونية المدعم بالبنية التحتية و دعم التسوق عبر الأنترنت و التي من شأنها رفع هذه الدول في التصنيف الائتماني الممتاز (الخليج, اونلاين)

وإصدار قوانين تراعي العمال و الطبقات الضعيفة في مجتمعاتها و الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تحويل المعاملات الورقية الى الإلكترونية و توفير وسائل جديدة آمنة للدفع الإلكتروني و إطلاق برامج التمكين المالي للفئات الأقل حظا و تعزيز الوعي المالي مما ساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي في هذه البلدان.

ت. مصر: استطاعت تحقيق مستويات متطورة في الشمول المالي لشعبها حيث وضع البنك المركزي المصري منهجية متكاملة لقياس الشمول المالي على جانبي العرض و الطلب منذ 2014 ضمن المؤشرات الدولية الصادرة عن كل من مجموعة العشرين G20 و التحالف الدولي للشمول المالي AFI بالمسح الميداني للأفراد و المجموعات المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر انطلاقا من جمع و تحليل عملاء القطاع المصرفي و البريد المصري و تحدث قاعدة البيانات بشكل شهري و يهدف هذا المسح لتحديد الفجوات و التعرف على معوقات الحصول على التمويل من جانبي الأفراد و المشروعات و احتياجاتهم من الخدمات و المنتجات المالية حيث بلغت نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين ماليا 71.5% في جوان 2024 كما شهدت الفترة من 2016 إلى 2024 زيادة في نسبة المواطنين المشمولين ماليا بمعدل نمو بلغ 181% .(المصري، 2024)

ث. المغرب: ساندت مشروعات التمويل الممنوحة من طرف البنك الدولي للحكومة المغربية تنفيد إصلاحات للارتقاء بمستوى الشمول المالي و ريادة الأعمال الرقمية و إتاحة البنية التحتية و الخدمات الرقمية للأفراد و المؤسسات وكان

لهذه السلسلة أثرها في تمكين المغرب من توسيع حدود الشمول المالي الرقمي بدرجة كبيرة حيث عزز فرص الشغل و التمكين الاقتصادي للأسر المغربية و المؤسسات الصغرى و المتوسطة و النساء و الشباب و السكان القرويين و تطوير التأمين و زيادة قدرة المرأة المغربية على النفاد الى التمويل و التمكين الاقتصادي حيث تمكن قطاع التمويل الأصغر باستهداف 1.8 مليون مستفيد عام 2023 و تطلع الى الوصول الى 3 ملايين في 2030 كما هو مبرمج في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. (ا البنك الدولي يواصل مساندة إصلاحات الشمول المالي الرقمي في المغرب، 2023) .

ج. تونس: قدمت فرصا هامة في مجال الشمول المالي لكنها ما زالت تواجه عقبات هيكلية على المدى القصير و يجب عليها تحديث وسائل الدفع و الخدمات المصرفية و رفع القيود الرئيسية التي تعيق وصول الشركات الى مصادر التمويل و تعزيز إنشاء الحسابات المصرفية و تعميم وصول الأفراد الى الخدمات المصرفية و المالية و هذا حسب تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021. (findev)

ح. الجزائر: بعد جائحة كورونا و التحول الرقمي لاقتصادات العالم بدأت في قطع أشواطا معتبرة لإرساء المقومات المطلوبة لاقتصاد المعرفة من 2020 إلى يومنا هذا حيث عاد الاقتصاد الجزائري للاستقرار تدريجيا مستفيدا من ابتكارات الرقمنة المستعملة أثناء الجائحة في كل قطاعاتها الحيوية مما ساهم بطريقة إيجابية في دفع عجلة النمو الاقتصادي حسب تقرير البنك الدولي ل2024 حيث أكد على أن الأداء الاقتصادي قوي للجزائر أين نما الاقتصاد الجزائري بنسبة 3.9% بالرغم من إخفاض المحروقات .(البنك الدولي، 2024)

وبسبب تنويع المنتجات و الأسواق التصديرية الراجع لدعم الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإصلاحات الاقتصادية الشاملة و الجذرية جعلت من المؤسسات الناشئة قاطرة أساسية في مسار الانتعاش الاقتصادي و الذي عزز الشمول المالي للفئات المستبعدة عن النظام الرسمي المالي و دعم الشباب من خلال اعتماد صندوق خاص لدعم المؤسسات الناشئة ضمن منهجية عامة تهدف إلى تكريس أنماط تمويل مالي واسع لإبداع الابتكار و ريادة الأعمال و بناء شراكات استراتيجية تساهم في تحويل التحديات التي تواجهها قارة إفريقيا الى فرص للنجاح و كسب رهان التنمية المستدامة و هو ما يتلاءم مع رؤى إفريقيا 2063 ، حسب ما صرح به السيد رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون في الكلمة الإفتتاحية للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة في الجزائر في ديسمبر 2024.

III- تحديات و فرص تمويل التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا:

رغم النمو المتسارع الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية عن طريق الاستثمارات في مجال الشركات الناشئة إلا أن لا يزال هناك تفاوت كبير في توزيع رأس المال الاستثماري حيث لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا تحتلان الصدارة في عدد شركات التكنولوجيا المالية نسبة 38% , تليها أوروبا ب37% بعدها منطقة أسيا و أمريكا اللاتينية و في الأخير منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا اللذان لم يصلا بعد للمستوى الذي يعكس النمو المستقبلي في القطاع رغم كل المجهودات المبذولة و مع وجود فرص كبيرة

أمامها إلا ان هناك تحديات لا يمكن تجاهلها فمثلا البيئة القانونية و التنظيمية قد تكون عائقا أمام الشركات الناشئة في الحصول على التمويل اللازم لتوسيع نطاق عملياتها مثل دول الشرق الأوسط تركز على جذب الاستثمارات الأجنبية و تسهل إجراءات التأسيس على رأسهم المملكة العربية السعودية التي تدعم حكومتها رواد الأعمال و الشركات الناشئة بشرط استيفاء لشروط التراخيص الاستثمارية مما أدى إلى تطور قطاع التكنولوجيا خاصة في مجال التقنية المالية و الذكاء الاصطناعي على عكس دول شمال إفريقيا على رأسهم المغرب الذي يركز على دعم الشركات الناشئة المحلية في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية كما انه يعمل على تطوير الإطار القانوني و التنظيمي المشجع للشركات الناشئة بما في ذلك التشريعات الضريبية مع وجود بعض المعوقات مثل القوانين التي لا تسهل من تراخيص الإنشاء للشركات الناشئة الأجنبية.

كما تواجه الشركات الناشئة جملة من العوامل و التحديات ممكن أن تؤدي إلى فشلها مثل تقديم منتج او خدمة مبتكرة لا تحل مشكل في السوق أو نفاذ المال و غياب التمويل, فريق عمل غير مناسب, المنافسة القوية, ضعف التسويق و الاهتمام بالزبائن, تأخر مواكبة التكنولوجيا, الموقع الجغرافي السيء, التمحور الخاطئ والتحديات القانونية من حيث نشأتها أو من حيث الخدمة التي تقدمها في السوق و ذلك لأن أي نشاط يحتاج إلى إطار قانوني يحميه و ينظمه. (بادا عبد الحق، 2025) .

بالإضافة إلى الاستبعاد الرقمي لعينة من فئات المجتمع مثل كبار السن و تحديات وصولهم للخدمات التقنية مثل إتاحة حلول و تطبيقات تقنية لتأخذ بعين الاعتبار احتياجات كبار السن مثل منصات "أبشر" و "توكلنا" و "نفاد" ...إلخ (أسبار، نوفمبر 2023)

وعلى القائمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بذل جهود أكبر لجذب المزيد من الاستثمارات الى المنطقة كتسريع تطوير البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) و التي تشمل هويات المستخدمين, أنظمة الدفع, مشاركة البيانات,....و تحسين الشفافية في التنظيمات المصرفية للتنقل بسلاسة في بيئة الأعمال, و تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل أفضل الممارسات بين المنظمين, وتنويع قاعدة المستثمرين و فتح سبل الوصول إلى تمويل الديون الذي يسهم في تعزيز نمو الشركات الناشئة و تطوير أسواق الدين المحلية و الإقليمية الذي يعزز من توسع هذا النوع من الشركات.

وعلى الرغم من التباطؤ الأخير مقارنة مع دول العالم الأخرى في تمويل التكنولوجيا المالية إلا أن هناك أسباب تبعث على التفاؤل بشأن آفاق القطاع على المدى الطويل, تظل الدوافع الأساسية لاعتماد التكنولوجيا المالية قوية مثل تغيير تفضيلات المستهلكين, التحول الرقمي و الحاجة الى خدمات مالية أكثر شمولا و كفاءة. (Findevgateway، 2024).

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة حديثة على واقع الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في ظل التطورات الجيوسياسية في المنطقة و دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توفير بيئة مناسبة للإستثمار في المجال المالي عن طريق الشركات الناشئة في هذا المجال ما يعزز إستخدام واسع للخدمات المالية الرقمية و توفيرها لكافة شرائح المجتمع في الوقت المناسب و بتكلفة معقولة تتماشى مع قدراتهم و خلق فرص عمل و تمويل لمنشآتهم الصغيرة مع توفير بيئة رقمية مناسبة لهذا النوع من الإستثمارات و قد خلصت هذه الدراسةّ إلى النتائج التالية:

- يساهم الشمول المالي بصفة عامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقليل من الفقر و تحفيز الاستثمار و تعزيز فرص العمل و هذا على الصعيد العالمي و المحلي.
- تمكن التكنولوجيا المالية من الوصول إلى شريحة واسعة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع النظام المصرفي, كما أنها تعتبر وسيلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحصول على مصادر تمويل بديلة.
- تبني أغلبية دول المنطقة الرقمنة في اقتصاداتها مما أدى إلى رفع مستوى قدراتها التكنولوجية و تحسين بنيتها التحتية الرقمية و هو ما يساهم في توصيل الخدمات المالية في أسرع وقت و بتكلفة منخفضة و اشتمال الفئات الضعيفة و توسيع شريحة العملاء.
- تأسيس شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لمواكبة التحول الرقمي العالمي ساعد دول المنطقة على تحقيق أرباحا ضخمة و تحقيق مستويات نمو كبير و استقرار مالي في البلدان المعنية.
- لا تزال منطقة MENA تشهد مستويات متدنية في الشمول المالي رغم كل المجهودات المبذولة من طرف صانعي السياسات خاصة بسبب الأحداث الجيوسياسية في المنطقة و تضرر البنى التحتية لبعض الدول و المنشآت القاعدية و تظل دول مجلس التعاون الخليجي الرائدة في المنطقة بنسب شمول مالي عالية المستوى باعتبارها السباقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و في تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و حصدها الريادة في الأرباح وحجم الاستثمارات في هذا المجال.

من خلال النتائج المتحصل نقدم المقترحات التالية:

- العمل على تثقيف عملاء البنوك من خلال تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية عن طريق حملات التوعية و الإشهار و شرح أهمية التمويل الرقمي عبر وسائل التكنولوجيا لتوفير الجهد و الوقت و المال.
- اتخاذ إجراءات الاحتواء المالي للفئات المستبعدة عن النظام المالي الرسمي بما في ذلك ذوي الإعاقة و النساء.
- وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي الرقمي على مستوى الجامعات و المدارس لتعليم الثقافة المالية و تمكين الشباب ماليا و اقتصاديا من خلال المؤسسات الصغيرة و المتناهية الصغر.
- تعميم فكرة المملكة السعودية في إحداث منصات تقنية للإدماج كبار السن في باقي دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و إطلاق الحكومات لاستراتيجيات شاملة لتقديم خدمات رقمية و بكفاءة عالية لتسهيل الوصول للمستبعدين رقميا و ماليا.

- العمل على تطوير البنى التحتية الرقمية للدول التي تحتل المركز الثالث في مؤشر الأداء الرقمي و تعزيز الأمن السيبراني و تحسين الاتصال بالأنترنت و تقليل الضرائب المفروضة على الأرباح و المداخيل لتحفيز و جذب شرائح المجتمع للالتحاق بالمنظومة المالية الاقتصادية.
- يمكن للدول المغرب العربي الاستفادة من التجارب الناجحة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال الشمول المالي و الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تبادل التجارب و الخيرات.

قائمة المراجع :

- Saleh, S. (2025, 01 28). *Statista*. Récupéré sur Number of Mobile internet User MENA 2023-2030: https://www.statista.com/statistics/1190158/mena-mobile-internet-users-forecast
- نغم حسين نعمة و أحمد نوري حسن مطر. (2018). الشمول المالي : المتطلبات التطبيق و مؤشرات القياس.
- الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://arab-digital-economy.org
- البنك الدولي. (2020). الشمول المالي :عامل رئيسي في الحد من الفقر ز تعزيز الرخاء ص15.
- البنك الدولي. (03 04, 2023). البنك الدولي يواصل مساندة إصلاحات الشمول المالي الرقمي في المغرب. تم الاسترداد من https:www.albankadawli.org/ar/news/press/release/2023/04/03/world bank
- البنك الدولي، و الدولي albankadawli البنك. (18 11, 2024). البنك الدولي. تم الاسترداد من البنك الدولي: www.albankadawli.org/ar/news/press-release/2024/11/18-algeria-a-strong-policy
- البنك المركزي المصري. (06, 2024). مؤشرات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري في يونيو2024 قياس الشمول المالي و التقارير4. تم الاسترداد من - www.cbe.org.eg/ar financial inclusion/data-measurement-and report
- النعمان محمد الهادي الصابوني. (2015). مفهوم الإشتمال المالي, الأهداف و التحديات , مجلة الدراسات المالية و المصرفية. مجلة دووية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .
- بوترية و هيبة و آيت أمبارك سامية. (2024). الرقمنة و التكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر 2016-2023. مجلة الإقتصاد و المالية المجلد 10 العدد02.
- بيان صحفي. (2024). التحديات الائتمانية لعام 2024 في سعة رسوم بيانية "كيف خرج العالم من المسار الصحيح للحد من الفقر. www.facebook.com.albank-aldawli
- تقرير مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي. (2023). تم الاسترداد من https://arqam.news/307389
- مريمت عديلة جواني صونيا. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة البحرين-. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ، 279.

- الوليد طلحة و صبري الفران. (ديسمبر2020). الشمول المالي الرقمي , موجز السياسات العدد السابع عشر. صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من www.amf.org.ae
- صندوق النقد العربي. (2012). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الفصل العاشر ، فرص و تحديات النفاد الى الخدمات المالية و المصرفية. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqrur-alaqtsady-alrby-almwhd/alyqryr
- عبد الرحيم وهيبة و بن قدور أشواق. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة . الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحديات النمو و المنافسة . المركز الجامعي تامنغست.
- كاسحي موسى,براني عبد الناصر سميرة حسين. (2022). واقع و تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر,. مجلة البحوث والدراسات، 170.
- مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي, فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (صفحة ص 03).
- موقع تابع للبنك الدولي. (20 11, 2024). تم الاسترداد من https://hdl.handle.net/10986/42408
- موقع خليج اونلاين. (اونلاين). خليج اونلاين. تم الاسترداد من https://alkhaleej online.net
- نسمة عبد العظيم. (11 11, 2024). تقارير نتاج تعاون ومضة و الموجز الرقمي. تم الاسترداد من wamda.com/ar/2024
- سيد أعمر زهرة و بن عبد الفتاح دحمان. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي دراسة حالة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. مجلة التكامل الاقتصادي .المجلد 8 العدد 01
- سمية صلحة إكرام بن زرقة. (جانفي 2024). أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي – دراسة استقصائية– مجلة التكامل الاقتصادي. 58
- بوترية وهيبة وآيت أمبارك سامية. (2024). الرقمنة و التكنولوجيا المالية أدوات لتعزيز الشمول المالي الرقمي في مصر 2016-2023. المجلد01.
- Findevgateway. (10, 2024). Findevgateway. تم الاسترداد من موضوع التحول الرقمي, التكنولوجيا المالية إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: Findevgateway.org
- البنك الدولي/(2022, 06 29). Récupéré sur https://blogs.worldbank.org/ar/voices alkshf-n-gadt-bymat-almwhr-alamy-29/06/2022
- unescwa. (رؤى 2030). الإسكوا الأمم المتحدة. تم الاسترداد من :UNTERM- https://www.unescwa.org